

تجديد النخب والمؤسسات في البلدان العربية*

تمهيد: يمكن اعتبار 2011 سنة تحولات هامة في حياة الشعوب العربية التي عرفت ما بات يصطلح عليه بـ: "الربيع العربي"، بغض النظر عما إذا كانت هذه التسمية الخلافية تعني ثورة حقيقية أم مجرد سلسلة من الاحتجاجات التي تم التحكم بها بشكل أجهض آمالا عريضة لدى جماهير الوطن العربي التي اضطرتها مطالب اجتماعية واقتصادية للمطالبة بالتغيير. وعلى كل حال فإن الثورات العربية إنما تستمد مشروعيتها من توافر أسباب قيامها، وهي الأسباب التي إذا اجتمعت في قطر من الأقطار سمحت بقيام الثورة بغض النظر عن قيامها بالفعل أو عن فرص نجاحها أو انحراف مسارها عن تطلعات الثوار.

لقد تساءل المواطن العربي مع تسارع الأحداث وتعاقب المفاجآت حول مسألة إجهاض هذه الآمال مع ظهور شبح الانقراض على "الثورة" التي باتت في أشد الحاجة لمن يحميها من قوى الثورة المضادة في تلك الظروف الانتقالية؛ وهو السؤال المقلق الذي يدفنا للحديث عن النخبة والمؤسسات في ظل هذا "الربيع العربي" باعتبارهما الغائبان الأكبران للذات ما فتئت الدينامكية التاريخية والمجتمعية تؤكد دورهما البالغ في حسم حالات الارتباك التي أعقبت تجربة صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في تونس ومصر كنموذج لأزمة النخبة، وسوريا وليبيا كنموذجين لغياب المؤسسات، فإلى أي حد ساهمت أزمة النخب العربية في عرقلة مسار الحراك العربي الراهن؟ وهل يمكن الحديث فعليا عن وجود تجديد للمؤسسات في بلدان الحراك العربي؟

● **المسار البحثي:** في هذه الورقة الموجزة سنتناول مسألتي النخبة والمؤسسات في الحراك العربي طبقا لتوجهات هذا الحراك ووفقا لما أنتجه منذ انطلاق ربيع الثورات العربية..

بالنسبة للنخب، لابد من الإشارة في معرض تحليلنا لتنوع استعمالات هذا المصطلح الذي تلتقي مختلف التعريفات التي أعطيت له حول كون النخبة هي "كلمة تعبر عن طبقة معينة أو شريحة منتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع، دولة، طائفة دينية، حزب سياسي، إعلام.....)". وهي عادة ما تمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة وذلك بفضل موقعها الفعلي أو بواسطة مواهبها الخاصة المفترضة، علما أنه إذا اعتبرنا "النخبة السياسية" أحد أنواعها، فإننا نكون أمام موضوع من أهم موضوعات علم السياسة قديما وحديثا.

وعليه سنتطرق في هذه الورقة إلى تجارب النخب العربية باختلاف مشاربها مع الربيع العربي، وسنتطرق إلى النخبة التي تقتضيها مرحلة البناء إذا ما كنا خلال "الربيع العربي" قد تجاوزنا النخب التقليدية التي سنحاول رصد مظاهر فشلها في مواجهة جماهير الثورة، وإذا كان موضوع النخب يمتد لئيفتح من جديد في مسألة تجديد المؤسسات. ولذلك يقتضي الأمر الحديث عن النخب بشكل عام في محور، يلي ذلك استجلاء نقط التماس بين تجديد النخب وتجديد المؤسسات، من خلال أربعة محاور كما سنبين لاحقا.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات فإننا سنقوم بتقعيد هذا المصطلح الذي يحتاج بدوره إلى تحديد دقيق ليتلاءم مع افتراضاتنا حول المؤسسات التي نقصدها في هذا التحليل. ويعد الجيش المؤسسة الأولى التي تشتغل بشكل متوازي مع أجهزة الأمن لذلك تنحصر هذا النقاش المحورين الأولين. سنفرد المحورين الأولين لهذا النقاش وذلك قبل الانتقال للكلام عن كيفية إسهام الإعلام في تفاعلات القوى السياسية المختلفة وأثر ذلك على المشهد السياسي في الأمصار العربية بشكل عام، انتهاء إلى فتح نقاش أثاره

* طلبة باحثين، تخصص القانون الدولي العام والعلوم السياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا ..

تنامي الدور الذي لعبه القضاء الدستوري والإداري في الحياة السياسية للبلدان العربية التي شهدت الحراك، وذلك وفقاً للخطوة البحثية الآتية:

أولاً: الحراك العربي الراهن وأزمة النخب السياسية العربية: التجديد في مقابل إعادة الإنتاج

ثانياً: تجديد النخبة العسكرية

ثالثاً: إصلاح أجهزة الأمن

رابعاً: مؤسسات الإعلام العربي: تجديد أم إعادة إنتاج النمط القديم؟

خامساً: القضاء العربي في ظل الحراك الراهن: نحو قضاء عربي مستقل

أولاً: الحراك العربي الراهن وأزمة النخب السياسية العربية: التجديد في مقابل إعادة الإنتاج: لا بد من الإشارة في البداية إلى أنه على الرغم من أن "الحراك العربي" قد أعطى هذه الدول لكل بلد خصوصيته وبالتالي لونا من ألوان "الثورة"، فإنه قد أظهر التشابه القائم بين هذه الدول. وإذا كانت الثورة تعني مما تعنيه من تقلبات، فإن العديد من الذين انخرطوا في الثورات عن وعي أو عن غير وعي أبقوا في الذهن على فكرة الهدم: هدم يطال الأنظمة والمؤسسات والممتلكات؛ في حين أنهم يجب أن يقرنوا الهدم بالبناء بل واعتبار البناء شرط لنجاحها؛ الذي هو بحسب التجارب "الأهم والأكثر صعوبة"¹ من الهدم الذي يكفي أن تنطلق شرارته الأولى وينفطر عقد تماسك النظام المستهدف. وهذه العملية تحتاج بداية وكما سنبين لاحقاً إلى عقول وسواعد قادرة ومؤهلة لعملية البناء بحكم رؤيتها ومواقفها وأدواتها الاجتماعية. وهنا بالذات يكمن دور النخبة القائدة الموجهة والمنخرطة في عملية البناء.

وبالعودة إلى مسار الحراك العربي عموماً و"ثورة" مصر على الخصوص نجد أن وعود تحرير الاقتصاد التي كان النظام السابق قد وعد بها ولم يستطع أن يفي بها، وثيقة الصلة بالتحويلات التي عرفها المجتمع المصري خلال الخمسين سنة الأخيرة على أصعدة ثلاث تظهر كمشاكل² أساسية لازالت تثقل واقع المجتمع المصري إلى الآن. وتعلق المشكلة الأولى بالجال الديموغرافي الذي شكل مؤشر تراجع الخصوبة أحد أهم ميزاته، فيما ترجع النقطة الثانية إلى المشكل المجتمعي المتعلق بتراجع نسب الأمية وتحسين جودة التعليم، وإذا تم اعتبار ذلك ضمن أسباب تنامي وعي الشباب المصري ومصدر تحفيزه على الاحتجاج، فإن من جهة أخرى لم يواكب ذلك التنامي تطور اقتصادي يستوعب حجم البطالة وما يستتبعها من مشاكل. أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالجال التراخي الذي عرف تحولا عميقا تجلّى في كثافة التعمير التي حولت مصر في السنوات الأخيرة من بلد يغلب عليه الطابع الريفي إلى بلد يتجاوز فيه السكان الحضرين الذين يسكنون المدن نسبة 80%. هذه النقاط الثلاث ساهمت بالدفع بشكل أقوى وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، في اتجاه قيام حركة احتجاجية حضرية كأهم سمة مميزة لثورة مصر.

كذلك ظهر على السطح من خلال تتبع ما كتب وما يكتب حول الربيع العربي أن نخبة فكرية لم تنفك تتحدث عن نظرية المؤامرة عند انطلاق الشرارة الأولى "للثورة" في إيعاز منها إلى احتمال وجود يد خارجية أجنبية ساهمت في اندلاعها قبل أن يتبين باللمس أن القوى الخارجية ذهلت منذ الوهلة الأولى من تدفق حمم بركان الثورة العربية التي كانت تعتبر شعوبها أقرب إلى الخنوع والاستسلام لأنظمة فاسدة يرعاها الأجنبي. كما تأكد أن النخبة السائدة حينئذ لم تكن في مستوى هذه الثورات لاسيما أن مواقفها تأرجحت بين التشاؤم والتفاؤل، وهو ما دفع نادر فرجاني (باحث اجتماعي مصري بارز) إلى اعتبار النخبة الثقافية على

¹ عزيز الحاج، موقع إيلاف الإلكتروني: www.elaph.com

² Delphine Pages El Karoui et Leila Vignal « Les racines de la révolution du 25 Février en Egypte : Une réflexion géographique » Echo Geo en ligne sur le vif mis en ligne le 27 Octobre 2011 URL <http://echogeo.revues.org>.

الأقل خائنة لقضية الوطن والنهضة، كما اعتبرها متخيلة عن دورها كطليعة وضمير حي لقوى الشعوب العربية التي لم يكن ينقصها هذا التواطؤ الذي تطويه المصالح وتغلفه بحربائية أثبت الحراك أن عمرها كان أقصر مما تصوره تلك النخبة وتلك الأنظمة. وبالرجوع إلى موقف النخب العربية قبيل اندلاع "الثورات" نجد أنها اختارت في البداية الالتحاق بأنظمة الحكم التسلسلي الفاسدة، وباتت في خدمتها طمعا في المغام وهربا من مشاكل المعارضة، فيما حاول البعض منها تسليق "الثورة" بعيد انطلاقها، وتحول بالتالي إلى شذمة من المنافقين الذين حاولوا استجداء السلطة الجديدة ومن ثمة شرعت وأسست لخيانة جديدة³ بدل الحرص على الثورة وحمايتها وانتظار اكتمال مراحلها.

وإذا كانت سلوى زرهوني، أستاذة العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس السويسي بالرباط قد اعتبرت أن هذه النقطة بالضبط تكشف مسألة إطلاق التعميمات كسمة من سمات العقل العربي، فإنها تعتبر أن النخب في بعض دول الحراك العربي لم ترتق إلى مسؤولية الحدث لا سيما في مرحلة استكمال الهدم، ولا تعتبر عودة العسكر إلى الواجهة في حالة الثورة المصرية سوى نموذجاً لانقضاء الجيش على الثورة التي قامت في الأصل ضد هذه الأنظمة التي يتربع فيها العسكر على موارد الشعوب العربية ويخنق أنفاسها إلى درجة أن بعض الدول باتت تنعت المؤسسات العسكرية بالعلبة السوداء أو المؤسسة البكماء. هكذا تحول السعي إلى إقامة حكم مدني قائم على تداول السلطة كابوساً أدخل بعض الدول في مسلسل من التقتيل وتبادل الاتهامات بشكل أعاد التدخل الأجنبي من النافذة بعدما تخيل الثوار أنه خرج من الباب وأن فجرا جديدا من الاستقلالية والتحرر قد لاح من جديد.

وبالنهاية كشفت موجة الحراك العربي التناقض الصارخ والثاوي بين النخب العربية التي أصبحت تلوذ لحكم العسكر بعدما كان يعمل عليها أن تطلع بأدوارها التنويرية وتقود بواذر التغيير، وما يزيد من أسف الباحث المتخصص والرجل العادي في الشارع العربي على حد سواء هو تساؤل الجميع عن عودة العسكر إلى ساحة بعض الدول العربية الرائدة بينما رحل في تجارب مقارنة من أمريكا اللاتينية ودول آسيا إلى غير رجعة؟. وهو الأمر الذي أكد لا سيما في التجربة المصرية على أن العديد من المفكرين والمثقفين العرب لا زالوا أسرى للنماذج التفسيرية التقليدية التي تشكلت إبان الفترة السلطوية التي كان يفترض أن تسقط مع سقوط أنظمة القمع والاستبداد، وما زاد من استفحال هذه الظاهرة أن هذه النماذج التفسيرية تحولت مع صمت النخب في الدول التي لم تعرف الحراك أو تجاوزته بحيلة من الحيل إلى حقائق مطلقة غير قابلة للنقاش. ما جعلها أشبه بأساطير تحجب أي حوار علمي ومنهجي حول مقولاتها وفرضياتها الأساسية⁴، علما أن التجربة التونسية شكلت اختباراً للنخبة العربية لقدرة التونسيين على بناء دولتهم المدنية كما كانت محكا واختباراً لتصورات النخبة العربية وأطروحاتها حول المسألة الإسلامية على اعتبار أن تجربة أو محاولة البناء في مرحلة ما بعد الثورة أفرزت في أكثر من قطب عربي صعود أحزاب وحركات إسلامية كانت على هامش الممارسة السياسية، وهو ما كشف بالفعل بمجموع الأوهام التي تهيمن على وعي النخبة العربية وتحجب عقولها عن التعامل الموضوعي مع هذا الصعود الإسلامي الذي أصبح ظاهرة معقدة تتجاوز مجرد صك مواقف أيديولوجية للتعبير عن الاختلاف معها⁵ يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الإسلاميون: لقد اعتادت النخبة العربية قبل "الحراك العربي" أن تطوي تحت ظلال هذا المصطلح كل من يتبنى مشروعا سياسيا وإيديولوجيا انطلاقا من تصورات دينية. فقد طمس الاستعمال أعين هذه النخبة عن الاختلافات الجوهرية التي تقع بين الكتل المكونة لهذا المصطلح، والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد التضاد الفكري والأيدولوجي إن لم يكن العقائدي كما هو الحال بين

³ عبد الله الأرياني، "الاتجاهات الفكرية في تفسيرات النخب العربية"، موقع جريدة التغيير الإلكترونية: www.al tagheer.com

⁴ راجع مقالة، "النخب العربية ما بعد الربيع العربي"، على موقع جريدة القدس: www.al quds.com

⁵ نفس المرجع.

"الجهاديين" و"الإخوان المسلمين" وبين "السلفيين" و"الصوفية" أو بين "الصوفية" و"الشيعة". في حين أنه لا يمكن بحال من الأحوال منهجيا وفكريا وضع الخطاب السياسي والفكري والحركي لحزب "النهضة" التونسي و"حركة الإخوان المسلمين" أو "حزب العدالة والتنمية المغربي" في نفس القالب التفسيري الذي توضع فيه الأحزاب السلفية أو الصوفية أو الشيعية وإن كانوا ينطلقون من مرجعية دينية واحدة⁶.

الفكرة الثانية: التي حاولت النخبة تسويقها ترتبط بهيمنة الإسلاميين على المجال العام كتصور إيديولوجي بعيد طرح سؤال مركزية الإسلام واحتلاله لمساحة كبيرة من تفكير العالم العربي الإسلامي، ويعتبر هذا السؤال سؤالاً انطولوجياً تتجاوز الإجابة عنه المساحة، علماً أن الذين قاموا بـ"ثورات" الحراك العربي لم يكونوا يستحضرون وهم يقومون بما قاموا به هذا التقسيم المرتكز على ثنائية إسلامي / ليبرالي.

الفكرة الثالثة: ترتبط بالغرب والإسلاميين وبالعلاقات المفترضة التي نسجها الطرفان وذلك بعد أن كانا مختلفين إيديولوجياً وثقافياً وتاريخياً، مما يؤشر على تصور النخبة لتعاون الإسلاميين مع الغرب.

الفكرة الرابعة: وتتمحور حول تصور النخبة للإسلاميين كتيارات دينية وإيديولوجية جامدة، بدل حركات اجتماعية أو قوى سياسية تؤثر وتتأثر بما يدور حولها، ويمثل هذا التصور مؤشراً سلبياً يهمل الجانب الواقعي في التعامل مع الظاهرة، وبالتالي يحرم الباحث والمختص من إمكانية استشراف مستقبل هذه الظاهرة وقراءة تحولاتها المستمرة. وكمثال على ذلك يمكن الاستدلال بتجربة السلفيين الذين لم يكن يتصور أحد أن يشاركوا في التدافع السياسي المؤسساتي إضافة إلى أن حركة الإخوان المسلمون قد فرخت في أقل من ستة أشهر ما لا يقل عن أربعة أحزاب سياسية⁷.

الفكرة النخبوية الخامسة: التي تدل على خطأ في التقدير تتعلق بمسألة الحتمية التاريخية لهيمنة الإسلاميين أو فشلهم، فطائفة تعتقد في كون الإسلاميين يحملون الحقيقة المطلقة وهو ما تجسده شريحة كبيرة من الناس، وطائفة ترى أن فشل الإسلاميين أمر حتمي مستحضرة لتجارب كل من إيران وأفغانستان والسودان، وهو ما اعتبره أحد الباحثين⁸ أسطورة قاصرة ومضللة كونها تتعامل مع الجمهور بصفته الغائب الأكبر ككتلة ساذجة لا تملك قرارها، وقد غاب عن الطائفتين أن هذا الجمهور قد أزاح أنظمة سلطوية عتيقة دون أي توجيه من هذا الطرف أو ذاك. لذلك تم اعتبار هذه النماذج سحناً للنخبة العربية، على عكس النخب الغربية التي تخلت عنها لمصلحة قراءة أكثر واقعية وموضوعية لفهم ظاهرة الإسلاميين الذين أربكوا أوراق هذا الغرب بشكل جذري بالرغم من ادعاءات التواطؤ التي تحتاج إلى قراءة أخرى.

ثانياً: تجديد النخبة العسكرية: لقد سبق لأحد المفكرين العرب⁹ أن رسم صورة أصيلة لمؤسسة الجيش كما كانت بداياتها الأولى راسماً مآلها بعد التحول الذي لحقها معتبراً أن "الحكومات شكلتها وأحسنست استقبالها وأيدتها وشجعته لأن بها تعبير عن ذكريات كامنة في الثقافة تسير إلى معاني القوة والمنعة وما إلى ذلك"، وكان الناس يشعرون بالسعادة إذا كان في حيزهم من ينتمي إلى سلك الجيش. أما بالنسبة للغرب فقد كان حريصاً على أن لا تأخذ هذه الجيوش مداها في البناء والتنظيم والتسليح لأنه لم يكن واثقاً من قدرة الشعوب العربية على استرداد وعيها والانتباه إلى تميز هويتها وأنداك تصبح هذه الجيوش خطراً على وجود هذا الغرب ونفوذه في المنطقة العربية ولذلك حرص على أن تكون دائماً في حاجة إليه عند تسليحها وتدريبها. وبالرجوع إلى طبيعة القبائل العربية

⁶ راجع مقالة، "النخب العربية ما بعد الربيع العربي"، على موقع جريدة القدس: www.al quds.com

⁷ م.س.

⁸ م.س.

⁹ طه جابر العلواني، *تأملات في الثورات العربية*، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2011.

عرفت برفضها للانخراط في هذه الجيوش في السابق، كالعراق الذي كان يعيش حالة تحالف بين القيادات القبلية وعلماء الدين والقادة السياسيين، وهذا التحالف كثيراً ما كان يسبب متاعب للدول الراغبة في بسط نفوذها على أي بلد من الوطن العربي، ومن أجل فك ذلك فبدل أن يكون ولاء أبناء القبائل لشيوخ عشائرتهم يكون للضباط والقادة وتكون المجموعة العسكرية فوجاً أو فصيلة أو سرية هي البديل عن القبيلة¹⁰.

وبالرجوع إلى التجربة المصرية باعتبار مصر كانت ولا زالت تحتفظ بثقلها المميز في كل العالم العربي أولاً كبلد للحضارات وثانياً لكون مصر تعتبر بنظر العديد من المحللين رائدة التحديث في المنطقة، فإنه من المفيد جداً أن نشير منذ البداية إلى أن ما وقع لهذه الثورة بعد اجتياز مرحلة القضاء على النظام السابق يجد تفسيره في كون مصر لم تعرف منذ العام 1953 أي انتخابات رئاسية مباشرة. وبينما شكل صعود الإخوان وانتخاب مرسي عن هذه الجماعة خروجاً عن هذا الحال، فإن المؤسسة العسكرية ظلت حجر العثرة الأساسي الذي يحول دون بناء واستكمال أركان الثورة حالياً. وهي إذ التزمت الصمت أثناء الثورة والانتخابات البرلمانية، فإنها عمدت إلى التدخل في السياسة قبيل الانتخابات الرئاسية مباشرة¹¹.

كان للجيش دور في جعل القضاء يحل محل مجلس الشعب ولجنة صياغة الدستور، وهو ما حد من صلاحيات الرئيس المنتخب، وهكذا وجدت الجهات الفاعلة في الثورة نفسها فجأة في مواجهة انقلاب قضائي. وكان أمام هذه الجهات خياران: إما النزول للشارع للاحتجاج أو تجاهل القضاء والمطالبة بالاستمرار في الانتخابات الرئاسية كما كان مخطط لها، وقد اختار الإخوان باعتبارهم أهم وأقوى جماعات المعارضة الخيار الثاني¹².

هذا التدخل العسكري في القضاء يؤكد تداخل عمل المؤسسات إبان الحراك العربي في مصر ويؤكد بالتالي أنه من العوار المنهجي وضع فاصل بين المؤسسات الأساسية التي واكبت التأثير في الثورة لا سيما العسكر والأمن والقضاء والإعلام الذي كان دوره فاضحاً للتحيز الذي قاد مصر ونخبها الإعلامية للتخلي عن الموضوعية والارتقاء في أحضان العسكر أو في أحضان السيسي الذي صنع منه الانتهازيون قائداً كاريزمياً على منطق الديمقراطية التي يؤكد مناصروها أن هذا النوع من الزعماء، لا سيما في تجربة ديمقراطية تريد أن تكون حديثة لا يهتم سوى بإجراءات التعيين والحصول على الأغلبية من أجل الوصول إلى سدة الحكم، إنه بعبارة أخرى يسعى لكي يكون رئيساً على الكل لكنه ليس مسؤولاً عن أي شيء¹³. هذا التوجه الذي أخذته الثورة المصرية ساهم من خلال التدخل في القضاء من طرف الجيش إلى تحقيق خطوات متطرفة ومنحرفة قادت سفينة الثورة نحو الهاوية وذلك من خلال سلسلة من القرارات كان أكثرها تطرفاً استمرار التدخلات العسكرية والقضائية معاً في الانتخابات الرئاسية إلى أن أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 17 يونيو إعلاناً دستورياً مكملًا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس لم يقتصر على تقليص صلاحيات الرئيس القادم كما سلفت الإشارة بل عزز دور الجيش في صياغة الدستور الجديد¹⁴ وهي المحاولة التأسيسية الأولى التي كانت تضع تقويض حكم الإخوان كهدف، بالرغم من أن إجبار كبار القادة العسكريين ورئيس المخابرات على الاستقالة من طرف الرئيس مرسي قد قلص حسب أحد الدارسين عقوداً من السياسة التركية في شهر واحد فقط في مصر¹⁵.

¹⁰ نفس المرجع.

¹¹ طه أوزهان، "مصر الجديدة: كفاح من أجل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹² نفس المرجع.

¹³ - جون كلود مونو، "ما معنى أن تكون قائداً في النظام الديمقراطي؟"، سياسات الكاريزمية:

Jean Claude Monod. Qu' est ce qu' un chef en démocratie ? Politiques de charismes, Editions du SEUIL: 2012.

¹⁴ طه أوزهان، مصر الجديدة: "كفاح من أجل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹⁵ طه أوزهان، مصر الجديدة: "كفاح من أجل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد شكل الإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012 القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ أدى هذا الإعلان إلى حدوث حالة من الاستقطاب الشديد والحاد في الشارع المصري، "فمن جهة، رأى أنصار مرسي أن هذا الإعلان يحمل نفس الروح التي أعادت الجيش إلى ثكناته العسكرية في أغسطس 2012، ورأت أنه يحقق أهداف الثورة. ومن ناحية أخرى، رأت المعارضة أن الإعلان يضر بالديمقراطية والاستقرار في البلاد لأنه ينتهك مبدأ الفصل بين السلطات، ويفتح الباب أمام " ظهور ديكتاتورية جديدة". لقد دعا مرسي إلى "إنهاء" نظام الوصاية بلغة واضحة، وأنهى سياسات الانقلاب التي تحكم فيها الجيش والقضاء بحكم الأمر الواقع"¹⁶. لذلك توحدت الحركات الثورية والإصلاحية التي أطاحت بنظام مبارك قبل عامين مع فلول ذلك النظام ضد إعلان الرئيس مرسي الدستوري واتهمت إدارته "بعدم الخبرة وسوء تقدير الأمور" وما استتبع ذلك من أحداث تداخلت حولها التفسيرات التي كانت في بعض الأحيان تخطط عن عمد بين الإطاحة بمبارك واختيار المؤسسة المصرية.

والجيش المصري اعتبر في لحظة رفضه الوقوف ضد الشعب خلال الثورة أنه لا يتبنى أي موقف إيديولوجي بالرغم مما يتمتع به من نصيب ضخم في الاقتصاد المصري، وبالرغم كذلك من موقعه المعقد داخل المجتمع المصري والاقتصاد السياسي. والبرهنة على ذلك يكمن جزء منها في السهولة التي استطاع من خلالها مرسي اتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية، على عكس السلطة القضائية التي شكلت مؤسسة ذات مصالح إيديولوجية وطبقية تأكدت من خلال دعوتها الناس للنزول إلى الشارع. وتعتبر التصريحات التي تلت ذلك أهم مؤشر لفهم حالات الاستقطاب السياسي الذي أثبت كل مراحل الثورة بمصر، تقول التصريحات: "لن يتأتى إنقاذ مصر مما هي مقبلة عليه إلا بوحدة الجيش والشعب وتشكيل جبهة إنقاذ وطنية تضم قادة سياسيين وعسكريين وإقامة دولة مدنية بحماية الجيش تماما مثل النظام في تركيا. إذا لم يحدث هذا خلال الأيام المقبلة، ستنهار مصر وسندم على ما ضيعناه من أيام قبل الإعلان عن الدستور الجديد. إن المظاهرات السلمية واجب وطني ضروري إلى أن يستجيب الجيش ويعلن دعمه للشعب"¹⁷. وبالتالي يمكننا القول أن المؤسسة القضائية نجحت بحكم تاريخها الإيديولوجي المبني على المصالح في صياغة أرضية مكنتها من تحقيق عدة أهداف على رأسها إعادة ترسيم ملامح نظام جديد بآليات جديدة وبروح النظام الديكتاتوري الذي كانت تعتقد الثورة أنها قطعت معه، وقد استطاعت هذه المؤسسة أن تطوي العسكر وتحتوي فراغه الإيديولوجي وتوجهه بشكل درامي تجلت معالمه في صناعة قائد عسكري يبحث عن شرعية مستحيلة مترددة يعتري الفشل كل مفاصلها وتعد المصريين بعنب الشام ومحار اليمن دون أن تقدم لهم في الحقيقة ما يحفظ كرامتهم.

من جهة أخرى عبر العديد من المراقبين الدوليين الذين زاروا مصر بانتظام بعد اندلاع الثورة عن قناعتهم بأن الجيش لم يقبل بانتصار مرسي في الانتخابات، مؤكدين في نفس الوقت أن مشكل "خونجة" الدولة أو "أخونتها" كان على رأس المخاوف التي عبر عنها جزء من المواطنين لا سيما أن منهم من أدرك أن الإخوان لا يتوفرون على مشروع حقيقي اللهم بعض الشعارات المرفوعة كتحرير الاقتصاد وهو نفس الشعار الذي كان يرفعه النظام السابق، فيما ظل خط السياسة الخارجية مستمرا على النهج الذي سبقه بالرغم من بعض المحاولات الإيجابية كزيارة مرسي لتهران وبكين¹⁸، دون أن تتجاهل أو ننسى بهذا الخصوص استراتيجيات أطراف دولية مختلفة كانت ولا زالت تستخدم كل الوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي، سواء بمحاصرة التهديدات أو الحد منها أو

¹⁶ م. س.

¹⁷ راجع بهذا الخصوص ما كتب على الصفحة الأولى لصحيفة الدستور اليومية، بتاريخ 11 أغسطس. "هل أنتم مدركون للخطر؟" ذكر المرجع السابق أن الحملة بدأت بعد شهر من الانتخابات الرئاسية، وكان الهدف منها حشد "مليون شخص في ميدان التحرير" لكنها لم تنجح.

¹⁸ Alain Gresh. La revolution en Egypte est elle finie ? Lundi 10 Septembre 2012 : blog.mondediplo.net

توسيع دائرتها، لذلك كان من الممكن أن تنبع الحلول والقرارات المناسبة من الإقليم بما يستجيب لمراعاة الاعتبارات العائدة للديناميات السياسية الداخلية في الدولة ومصالح الأطراف جميعا وهو ما اتضح بالإضافة إلى مصر، في ليبيا والجزائر¹⁹.

ثالثا: إصلاح أجهزة الأمن: لا يمكن الحديث عن إصلاح أمني دون الحديث عن الدولة ككيان وإذا نظرنا إلى النموذج الليبي فإن الحالة الأمنية الهشة التي يمر بها هذا القطر العربي وغياب مؤسسات قادرة على القيام بمهامها يعرض هذا البلد إلى خطر التحول إلى دولة فاشلة²⁰. وعلى كل حال يمكن القول أن عملية الإصلاح الأمني شأنها شأن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، محتاجة أن تأخذ في الاعتبار دروس التجربة العالمية والاسترشاد بأفضل الممارسات العالمية، غير أن النجاح مرهون بمراجعة التنوع الهائل في الديناميات السياسية والثقافة السياسية والتجربة الخاصة بكل بلد. كما "أن تمكن أية مقارنة من أبسط حظوظ التوفيق هو إدراك الدور الحاسم للأوضاع الاقتصادية والديموقراطية ووعي وتدبير النتائج المترتبة عن اختلاف الطريقة التي تمت بها الإطاحة بالحكم الديكتاتوري حيث مارست المؤسسات الأمنية أدوارا قمعية أشبه ما تكون بما تقوم به عصابات الجريمة المنظمة"²¹. لذلك تبقى أهم شروط النجاح هو أن يتم إشراك المسؤولين في القطاعات الأمنية والعسكرية في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والتخطيط المتعلق بمستقبل هذه المؤسسات. "لا شك في أن إشراكا من هذا النوع سيمهد الطريق بأن يقوم هؤلاء وخلفاؤهم في المستقبل بالدور المناسب في دعم التحول الديمقراطي وبالتالي المشاركة في دعم الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك بما يقتضيه النظام الديمقراطي"²².

وبالنهاية إذا كان الباحث يجد صعوبة حقيقية في الفصل بين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في إطار دراسة أي نظام سياسي، كما في إطار دراسة ظاهرة التقدم أو التخلف الحضاري عموما²³، فإن الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي في دراسة النخب والمؤسسات في دول الحراك العربي أكثر صعوبة نظرا لكون الأرضية التي ندرس أي جانب من جوانبها تبقى شديدة الحركة وغير مستقرة بالقدر الذي يسمح بالملاحظات الميدانية المساهمة في التأكد من الفرضيات التي يضعها الباحث والتي يمكن للمعطيات الميدانية أن تغير منه، إذ يغدو من العوار المنهجي التعامل بيقينية مع مشاكل دول الحراك التي جاءت في الأصل لتقلب الأنظمة والمؤسسات والمجتمعات وترسخ قيما وتدفع بأخرى إلى المراجعة أو المحو، ولنا في الثورة الفرنسية التي انطلقت في 1789 أكثر من دليل على صدق هذا الكلام، لأن الثورة الفرنسية انتظرت قرنا من الزمن لكي تتم ترجمتها إلى جمهورية مستقرة باختيار ديمقراطي، ومع ذلك لازال البناء مفتوحا على الكثير من اللابقينيات وعدم الاطمئنان كليا إلى هذه التجربة التي أعادت الأزمة الاقتصادية الأخيرة الكثير من أسسها النظرية إلى واجهة التمحيص، هذا مع التأكيد على أن "للظواهر السياسية حقائق متنوعة تنطلق من عوامل مادية، سياسية أو عسكرية تماثل من حيث قوتها وتأثيرها المادية الاقتصادية"²⁴. وبرؤية ثاقبة استطاع طه جابر العلواني أن يؤكد بكل يقين غداة انفجار الاحتجاجات بدول الحراك أن "القرآن المجيد مازال هو المخرج لهذه الأمة وهو الهادي للحق والمفسر الأقوى والأدق والأهدى والأحسن لأحداث اليوم والغد، كما كان كذلك بالنسبة للأحداث والوقائع الماضية"²⁵، مقدما بذلك إحدى أهم الإجابات المنهجية عن دليل فهم ما يجري من خلال كتاب الأمة وحجة نبيها صلى الله عليه وسلم.

¹⁹ مارك سدر، "تحول القطاع الأمني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط": تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي، مجموعة الخدمات البحثية، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

www.rsgleb.org

²⁰ فريدريك ويرلي، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أيلول / سبتمبر 2012. www.carnegieendowment.org

²¹ Omar Ashour, Finishing the job :Security Sector reform after the Arab spring) Worlds politics review(28 May 2013).
www.worldpoliticsreview.com

²² يوسف الصواني وريكاردو رينيه لا ريمونت، الربيع العربي: الانقراضة والثورة والإصلاح السياسي، بيروت، منتدى المعارف 2012.

²³ غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد 1993.

²⁴ نفس المرجع.

²⁵ طه جابر العلواني، تأملات في الثورات العربية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الرياض 2011.

رابعاً: مؤسسات الإعلام العربي.. تجديد أم إعادة إنتاج للنمط القديم؟: تُعد قدرة المؤسسات الإعلامية على أداء أدوارها، في جو من الاستقلال عن أجهزة الدولة مؤشراً يُمكن من خلاله أن تُقاس ملامح الحرية أو الاستبداد في دولة أو مجموعة من الدول، وتزداد أهمية هذا المؤشر في دول "الانتقال الديمقراطي"، إذ يُمكن الركون إليه لفهم مآلات الخطاب التعبوي لما بعد الثورة.

تماشياً وهذه الفكرة سنحاول من خلال هذا المحور أن نقف على مظاهر الحرية التي اصطُبع بها عمل المؤسسات الإعلامية العربية، خصوصاً أثناء الحراك العربي وبعده، بغرض الإجابة عن تساؤل ما إذا كانت البلدان التي شهدت الحراك قد وُفقت في القطع مع مرحلة "البطريكية" الموروثة عن أنظمة الحكم السابقة والتي وظفت الإعلام لوأد جميع أشكال الرأي الحر، وقمع الأصوات المعارضة.

العلاقة العضوية بين مؤسسات الإعلام العربي والمجتمع من جهة والدولة: في الإطار النظري توصف المؤسسة الإعلامية بأنها نسق فرعي (Sub-system) واحد، مع مجموعة أنساق فرعية أخرى في مصفوفة تشكل النسق (system) الرئيسي للنظام كله. وفي العادة يعكس النسق الفرعي خصائص النسق الأم -الذي هو الدولة- فتتأثر به وتؤثر فيه، ذلك أن العلاقة بين الإثنين، أي النسق الرئيسي والنسق الفرعي، تكون متداخلة.²⁶

لكن إذا قبلنا أن هناك علاقة عضوية بين مؤسسات الإعلام العربي والمجتمع من جهة والدولة في الأنظمة العربية من جهة أخرى فإن الترابط العضوي بين النسق الرئيسي والفرعي الإعلامي نفسه، يجعل أي تغيير في أوضاع أحدهما مرتبطاً بإحداث تغيير في الآخر.²⁷

وقد ذهب البعض إلى وصف الإعلام بأنه المحرك الأساسي لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها، بينما خالف البعض الآخر هذا الرأي وقال أن الديمقراطية هي سبيل نشوء الإعلام وتطور مفاهيمه وإقرار سلطاته المجتمعية.²⁸ لكن ها الاختلاف لا يحجب وجود إجماع حول الدور الهام الذي يُمكن أن تلعبه المؤسسة الإعلامية في نشر وإنجاح الخطاب الثوري الذي تُنتجه الثورات الشعبية.

لوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة؛ حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير.²⁹ ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.³⁰

واقع مؤسسات إعلام مصر ما بعد الثورة: من المهم جداً أن نلاحظ الفرق الكبير بين وسائل الإعلام في قيام وتطور ثورة 1952 وبينه في أحداث ثورة 2011، وهو ما يمكن اختصاره في القول بأنه بينما كان دور الإعلام في ثورة 1952 دوراً كاشفاً في الأساس، أصبح دوره في ثورة 2011 دوراً صانعاً للثورة.³¹

تشير التطورات على صعيد الإعلام في مصر إلا أنه قد أصبح بكل أطيافه بوقاً للدعاية، مع غياب دوره في إدارة الأزمات بحيادية، فضلاً عن غياب مهنيته وموضوعيته، وعدم وجود معايير واضحة للإعلاميين، مما يوقعهم في شرك أن يُصبحوا إما مع أو ضد.³²

²⁶ عصام سليمان الموسى، "الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي في مفترق طرق"، مجلة المستقبل العربي، العدد 376، حزيران/يونيو 2010، ص: 96.

²⁷ عصام سليمان الموسى، م س، ص: 96.

²⁸ انظر فوزي هادي الهداوي، أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية، (الأكاديمية المفتوحة العربية 20 آب / أغسطس 2010).

²⁹ صفوت العالم: "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجاً"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 مارس/آذار 2013، ص: 3.

³⁰ صفوت العالم، م.س، ص: 3.

³¹ جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2013، ص: 135.

لقد صب الإعلام الرسمي جام غضبه على الأعلام المعارضة والمؤيدة لقوى الثورة، ووصمها بأنها مأجورة وتعمل وفق أجندات خارجية، وقام بخطوات إعاقه حرية الرأي والتعبير من قبيل إغلاق بعض الصحف المساندة للثورة، واعتقال الصحفيين واختطافهم وإلحاق الأذى بهم³³. كما أن مؤسسات الإعلام المصرية قد تحولت إلى أداة للمواجهة بين أنصار مرسي ومؤيدي السيسي.

وتشير الدراسات إلى أن الوضع في مصر مختلف عن غيره من المجتمعات التي قد تلعب فيها وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في إثارة مشاعر الخوف والقلق وعدم الأمان، فالواقع السليبي هو الذي يخلق السخط في ظل تغطية وسائل الإعلام الحكومية للإجبيات كما الجمهور ينصرف عنها إلى وسائل الإعلام المعارضة، والقنوات الفضائية الخارجية ليحصلوا على معلومات ذات مصداقية³⁴.

مما لا شك فيه أن الإعلام المصري شكل ميداناً للصراع بين مختلف القوى السياسية، بالإضافة إلى أنه لم يشهد -على خلاف غيره من المؤسسات الإعلامية في البلدان التي شهدت الحراك- تحرراً من وصاية أجهزة الداخلية، فهذه الأخيرة ظلت قوية عقب الثورة المصرية، وتعززت قوتها بإحجام الرئيس مرسي عن تصفية الوجوه التي تجسّد الامتداد الفعلي للثورة المضادة.

وبدون الاهتمام بالأخبار والشؤون الجارية وتأمين تدفق حر للمعلومات للشعب المصري، وتوفير منبر حرّ لكل وجهات النظر السياسية والثقافية ولأطراف الحياة العامة، وهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، فإن فقدان المصداقية في الإعلام المرئي والمسموع المملوك للدولة، سيظل قائماً بالنسبة للجماهير المصرية، لتظل وسائل الإعلام غير المصرية، ذات الطبيعة الإخبارية، هي المؤثر الحقيقي في مسألة إخبار المصريين بشؤون وطنهم وأحوالهم العامة، وبالتالي ستظل اللاعب الرئيسي في التأثير على توجهات الرأي العام المصري³⁵.

مؤسسات الإعلام في بعض البلدان العربية الأخرى: ليس من مبالغة القول أن أجهزة ومؤسسات الإعلام العربية، حالها كما حال السلطة السياسية، قد تم خطفها وتكميمها والمساومة على حريتها³⁶ وأن الإعلام الذي ينفصل ويتجزأ عن الحريات الديمقراطية كما هو الحال لدى الأنظمة الشمولية والاستبدادية لا يمكن أن يكون أداة تنظيم وتعبئة³⁷.

إن المؤسسات الإعلامية غير المستقلة لا يمكن أن تكون أداة تنظيم، وكذلك كانت سمة الخطاب الإعلامي في اليمن وسوريا ومصر وتونس وليبيا والأردن وغيرها من الدول التي تلقت ارتدادات الحراك العربي. ويُمكن في هذا الباب أن تُشير إلى أن وسائل الإعلام البديلة قد انتعشت بشكل ملحوظ أثناء الحراك وهذا دليل على وجود أزمة ثقة بين الإعلام العمومي والمواطن العربي، يستدعي حلها إرادة سياسية حقيقية، ونصوصاً دستورية واضحة تمنع جميع أشكال التضييق أو الوصاية على مؤسسات الإعلام.

ولا ينفي مبدأ ديمقراطية الاتصال واستقلال الإعلام أهمية إعلام المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات عامة..، إذ يُنظر إلى الإعلام الحكومي - بشكل عام - بوصفه مؤسسات علاقات عامة، تعمل بشكل أساسي على بناء حالة من التوافق بين الحكومة ومؤسساتها من جهة، والجمهور بشقيه الداخلي والخارجي³⁸.

³² الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، "الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، أزمات المجتمع المصري نموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، تشرين الأول/أكتوبر 2012، ص: 51.

³³ عبد الحى علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، مجلة المستقبل العربي، العدد 399، أيار مايو 2012، ص: 20.

³⁴ الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، م. س، ص: 5.

³⁵ صفوت العالم، م. س، ص: 7، 8.

³⁶ محمد عابد الجابري: *الإعلام العربي ومسألة الاحترافية*، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص: 51.

³⁷ أمين يسري: "اتجاهات الانفصال وممارسات الديمقراطية في المنطقة العربية"، شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2010، ص: 63.

إن صناعة الخبر هي عملية تأطير تقوم على "اختيار جوانب معينة من واقع مدرك، وجعل هذه الجوانب أكثر بروزاً في النص الخبري، وبهذه الطريقة يتم وضع حدود معينة تتحكم في تعريف المشكلة وتفسيرها سببياً، وتقويمها أخلاقياً، وأيضاً في تصور سبل معالجتها"³⁹.

بيد أن المتأمل لواقع الإعلام في بلدان الحراك سيلاحظ منذ البداية أن هذه المؤسسات تحولت إلى وسيلة للقضاء على التوافقات الداخلية، فقد أسهم الإعلام في تأجيج الصراع على السلطة في مصر، وبدل أن يستفيد هذا البلد من مناخ "الحرية" في التعبير الذي أعقب سقوط حسني مبارك، اندفعت مكونات هذه المؤسسة لخدمة خطابات القوى السياسية المتصارعة على السلطة.

أما في تونس فقد شكل الإعلام معترساً للصراع السياسي بين الإسلاميين والقوى العلمانية. ولا تزال هذه المعضلة التي تُشكل انعكاساً لحجم التناقضات داخل البلد تُهدد استقرار الحياة السياسية والاجتماعية فيه، بفعل هيمنة خطاب مكونات النخبة على منابر الإعلام، إضافة إلى عدم مرونة السلطة في التعامل مع هذه الأزمة التي عادةً ما تحدث بعد نجاح الثورات.

لذلك نجد أن ثقة المواطن العربي في أجهزة الإعلام الرسمية لا تزال بعيدة عن التحقق في الوقت الراهن، إذ صار استخدام شبكة الأنترنت بديلاً للإعلام الجماهيري. ورغم أهمية هذه التوجهات العميقة التي تخترق المجتمعات كافة، ومع الإقرار بدورها في زيادة قدرات الناشطين والممارسة السياسية، فلا ينبغي المبالغة كثيراً في تلك الأدوار، أو الاعتقاد في الوقت الحالي على الأقل بأنها ستعوض الممارسة السياسية التقليدية، المجال الحيوي للكائنات السياسية، التي تستخدم التكنولوجيا الجديدة لخدمة أجندتها وتطبيق برامجها.⁴⁰

خامساً: القضاء العربي في ظل الحراك الراهن، نحو قضاء عربي مستقل: كيف يُمكن ضمان عدم نكوص النخب الجديدة على مكتسبات الثورة؟ هل استفادت دول المنطقة العربية من تجارب الحكم العسكري، ثم الحكم المدني الأحادي لكي ترسم خارطة طريق حقيقية لما يلزم اتخاذه بشأن تصفية قنوات تأثير الحكومات على استقلالية القضاء؟ ؛ السؤالان يُصوبان الأنظار اتجاه مؤسسة القضاء وتولد عن ذلك أسئلة لا حصر لها يتوجب على بلدان الحراك أن تقف منها موقفاً حازماً إن هي أرادت فعلاً أن تقدم إجابات واقعية لما يتطلبه تدبير المرحلة من حيادية الجهاز القضائي.

القضاء في مصر: شكلت تحركات القضاة المصريين للحصول على الاستقلال الذاتي والمؤسسي في 2005 - 2006 أحد الروافد المهمة التي أثرت على الحراك السياسي في المجتمع المصري على النحو الذي قاد إلى تبلور الحركات الاحتجاجية نحو ثورة 25 يناير في العام 2011، واليوم وبعد ما يربو على عامين على قيام هذه الثورة لا يزال وضع السلطة القضائية في مصر مثيراً للجدل خاصة مع وجود خلاف بشأن مشروعات إصلاح السلطة القضائية بين التيارات المختلفة⁴¹.

يوجد تياران لإصلاح القضاء في مصر، يتبنى كل منهما تصوراً لكيفية التعامل مع فساد منظومة العدالة المصرية، وقد تحول هذا الاختلاف إلى تصادم شبيه بالصراع الدائر بين الأحزاب السياسية. لكن التطور الحاصل لم يحدث مع بداية الثورة المصرية أو

³⁸ انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد... تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، الطبعة الأولى 2011، ص: 112.

³⁹ حارث القرعاوي، "معالجة نقدية لصناعة الخبر السياسي في وسائل الإعلام الجماهيرية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 393، تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ص: 102.

⁴⁰ محمد بنهال، "الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 396، شباط/فبراير 2012، ص: 78.

⁴¹ مروة نظير، "استقلال القضاء كضامن للديمقراطية: واقع القضاء المصري وطموحات إصلاحه"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام

<http://digital.ahram.org.eg>

بعدها، بل إن أصول المشكلة ترجع إلى الانتفاضة العنيفة التي قادها قضاة مصر سنة 2005 و 2006 لتخليص السلطة القضائية من وصاية الرئيس.

قرر القضاة الانقلاب على السلطة التنفيذية، وقرروا أن يخرجوا من برجهم العاجي ليقتربوا أكثر من كافة أطراف المجتمع.⁴² فمن ناحية، قام القضاة بتنظيم الوقفات الاحتجاجية والتهديد بالإضراب. ومن ناحية أخرى، تم فتح أبواب نادي القضاة لوسائل الإعلام المختلفة ومختلف القوى السياسية⁴³، فتشكل ما بات يُعرف حينها بـ"تيار استقلال القضاء".

هذا الحدث الذي قاده نادي قضاة مصر وإن كان في عمقه تظهراً لرفض القضاة المصريين لتدخل السلطة التنفيذية في شؤونهم، إلا أنه سيكون سبباً من أسباب تدهور الجهاز القضائي لما بعد الثورة، بظهور حركة "قضاة من أجل مصر"، وهي حركة اعتبرت مناهضة لـ"النادي الوطني لقضاة مصر"، ومؤيدة لحكم الإخوان، وفي ذلك ضرب لحداية السلطة القضائية، إذ باتت التياران يعبران عن توجهات سياسية واضحة.

هكذا أصبح استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وقوى الثورة مسألة بعيدة المنال، بسبب سوء إدارة المرحلة الانتقالية، ودخول الإخوان المسلمين في "صفقات" مع مؤسسة القضاء، على عكس ما جرى في تونس مع حركة النهضة، التي اختارت الاستسلام للديمقراطية عندما خُيرت بين ذلك وبين البقاء في السلطة.

إن عدم قدرة التيارات السياسية المصرية على حسم خلافاتها، حول القضاء المصري إلى مُعترك لأجندات حزبية وبالتالي أيديولوجية، ففي الوقت الذي فضلت فيه حركة "قضاة من أجل مصر" أن تُفصح عن توجهات سياسية مؤيدة للإخوان، ومعارضة لحكم الجيش وللإستفتاء الدستوري الجديد؛ اكتفى نادي قضاة مصر باتهامها بالتحيز والنكوص عن مكتسبات القضاء المصري التي كان آخرها تمكنه منذ سنتي 2005 و 2006 من زعزعة الوصاية التي كان يمارسها عليه نظام حسني مبارك.

هذه الملاحظات تضعنا من جديد في أرض سبق لنا استكشافها: أزمة النخب السياسية في مصر. تلك هي الجذور المتأصلة في فشل مؤسسات الدولة؛ إن البلد لا يزال في حاجة إلى لغة سياسية مضبوطة الأركان تُحافظ على وحدة المجتمع، والفشل في تدبير المرحلة الانتقالية راجع إلى هذه الحقيقة، فهذا الفشل عامل لا يُمكن تجاهله لأنه فتح بوابة القضاء على مصراعيها أمام مزايدات التيارات السياسية المتصارعة.

هنالك علاقة مباشرة للثورة وخصوصيتها بعملية التحول الديمقراطي⁴⁴، فخصوصية الثورة المصرية تكمن في أنها حدثت في جو من الصراع الحاد بين مختلف مكونات المجتمع السياسي المصري؛ وبالتالي لم يتوفر جو التعايش والمرونة الكافية لبناء التوافق الذي عادةً ما يرجع إليه نجاح الثورات.

هكذا يُمكن القول بأن التجربة المصرية قد انطلقت من نقطة الصفر في رسمها لمعالم النظام السياسي الجديد، ولم يستفد الإخوان من تجربتهم مع التيارات الليبرالية والعلمانية لكي يضعوا سبلاً واقعية لتدبير المرحلة الانتقالية؛ وللأسف فإن القضاء لم يسلم من تجاوزات هذا النهج وخصوصاً القضاء الإداري والقضاء الدستوري الذين يرتبطان مباشرة بممارسة السلطة في تجلياتها العريضة، فظلاً مؤثرين بشكل واضح على المستوى السياسي كنتيجة حتمية لفشل النخب السياسية المصرية في بناء حد أدنى من التوافق، ونظراً

⁴² كريم الشاذلي وفتوح الشاذلي، *استقلال النظام القضائي المصري: الواقع والمأمول*، ترجمه إلى اللغة العربية فتوح الشاذلي، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاجن، الطبعة الأولى 2010، ص: 142.

⁴³ كريم الشاذلي وفتوح الشاذلي، م.س، ص: 142.

⁴⁴ عزمي بشارة، *في الثورة والقبالية للثورة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011، ص: 75.

لأن القضاء هو مؤسسة تنزع إلى الاستقرار ولا تبدي اهتماماً من حيث المبدأ للتدخل في ميدان السياسة؛ وبالتالي فإن حال القضاء لا يعدو كونه تجسيدا لعدم وجود إرادة سياسية تحكم سلوك النخب السياسية بما يجعل التوافق هدفاً يحظى بالأولوية بعد نجاح التغيير على مستوى رأس النظام.

القضاء في باقي البلدان العربية: تختلف حالة القضاء العربي من دولة إلى أخرى، وإذا كانت الخلافات السياسية بين القوى المصرية قد حولت القضاء المصري إلى معترك لتصفية الحسابات السياسية؛ فإن بلداناً عربية أخرى لم تشهد نفس القدر من التطاول على مؤسسة القضاء من قبل النخب التي يُفترض أن "تحدد" الممارسة السياسية بما يدفع في اتجاه تحقيق استقلالية القضاء كهدف من أهداف الثورة التي لا يحيد عنها.

تعد التجربة التونسية التجربة العربية الأقرب إلى سلوك طريق تمتيع القضاء باستقلالية حقيقية؛ وهذا راجع بالأساس إلى أن الفترة الانتقالية في هذا البلد لم تكن فرصة لتنازع القوى السياسية بما يُهدد استقرار البلد ووحدة نهجه الثوري؛ إذ أن حركة النهضة وبالرغم من كونها حصلت على أغلبية مريحة جداً في انتخابات المجلس التأسيسي⁴⁵ إلا أنها تبنت خطاباً سياسياً معتدلاً، كان عبارة عن رسالة طمأنة للداخل وحتى الخارج.

هكذا بدأت تونس بطبخ الدستور الجديد على نار هادئة. وفي ما يخص القضاء فقد تم تشكيل لجنة تأسيسية للقضاء العدلي والإداري والدستوري⁴⁶، تولت تقديم تقرير حول مشروع باب السلطة القضائية.

باشرت لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري أعمالها يوم 13 فيفري 2012 وواصلت أشغالها حسب الرزنامة التي حددها مكتب المجلس لانعقاد جلسات اللجان القارة التأسيسية⁴⁷. وعقدت اللجنة حوالي 71 جلسة استغرقت أكثر من 230 ساعة عمل من دون اعتبار الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة إلى عدد الدول الأجنبية للاطلاع على الأنظمة القضائية المقارنة وقد ساد أعمال اللجنة جو من الوفاق الذي جنبها اللجوء إلى التصويت لحسم الخيارات والتوجهات⁴⁸، وتمت المصادقة على هذا الباب من قبل المجلس التأسيسي التونسي في أواخر شهر يناير من سنة 2014⁴⁹.

وبالتالي فإن التريث والبحث المتواصل عن بناء التوافق كان هو السمة الغالبة على طريقة تجديد الهياكل التي يقوم عليها القضاء في تونس. بدءً بتشكيل لجنة القضاء العدلي والإداري والدستوري، مروراً بقيامها بزيارة الدول الأجنبية للاستفادة من خبرتها، انتهاءً إلى صياغة مشروع الباب المتعلق بالقضاء في الدستور الجديد، وذلك وفق جدول زمني امتد لسنتين لتتم المصادقة عليه في جو من التوافق النسبي؛ لغة التوافق هذه هي لغة مفقودة في الحالة المصرية.

وإذا كانت تونس قد شرعت فعلياً في إصلاح القضاء، فإن بقية البلدان العربية الأخرى هي أبعد في الوقت الراهن من أن تخطو خطوات جدية على هذا المستوى تحاكي ما حدث في تونس. فهذه الدول لا تزال تواجه التحدي الأول الذي يطرحه إصلاح القضاء بعد الثورة: العدالة الانتقالية.

⁴⁵ فاز حزب حركة النهضة بحوالي 89 مقعداً من أصل 217، يليه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وعلى الرغم من هذه النتيجة المريحة إلا أن الذهنية التي حكمت منطلق اشتغال حزب النهضة لم تكن مبنية على الاستفراد بالقرار في مواجهة باقي القوى، بل كان المحدد الأساسي هو بناء التوافق حتى ينهيا للعملية الديمقراطية أن تجد طريقها نحو التحقق ولذلك يُمكن القول بثقة بأن حركة النهضة اختارت سلوك الطريق المؤدية إلى الديمقراطية بدل أن تستفرد بالسلطة وتسلك طريق المحافظة عليها.

⁴⁶ وهي لجنة تتكون من 17 عضواً من بينهم محمد العربي فاضل موسى رئيس اللجنة وفضول الأسود نائبة الرئيس.

⁴⁷ تقرير اللجنة التأسيسية للقضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري حول مشروع باب السلطة القضائية - التقرير الأصلي، ص: 3.

⁴⁸ نفس المصدر، ص: 3.

⁴⁹ صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على مشروع مسودة الدستور في 26 يناير 2014.

ومعلوم أنه لكي تحقق العدالة الانتقالية أهدافها، أن يتمالاضطلاع بها عن طريق قضاء مستقل ومحيد، في إطار من المشروعية وسيادة القانون، بما يُعيد ثقة المجتمع في أجهزة الدولة وقدرتها على إنفاذ القانون⁵⁰. إن استقلال القضاء ليس منحة من أي كان، وإنما هو ركيزة من ركائز المبادئ الدستورية العامة، والقواعد الدولية الراسخة، والقيم السائدة في المجتمع...، هذا إلى جانب أن استقلال القضاء يُشكل أحد أسس سيادة القانون⁵¹. ولما كان من أهم مظاهر استقلال القضاء ألا يتأثر القضاء في قضائهم إلا بكلمة العدل، ينطقون بما دون تدخل يزيّفها، أو خوف يثدها، أو تأثير يرهقها، فقد بسطت العديد من الوثائق الدولية الحماية الدولية المقررة للسلطة القضائية⁵².

باستثناء المغرب⁵³ وتونس⁵⁴، يصعب القول بوجود تحركات عربية فعلية لتحقيق عدالة انتقالية تقطع مع سنوات الظلم والتسلط الذي لا يزال قائماً. إذ لا يزال مسار العدالة الانتقالية لم يأخذ مجراه المنشود في اليمن، وقد كانت خشية قوى إقليمية ودولية مختلفة من تطور المواجهة بين "علي عبد الله صالح" ومعارضيه إلى نزاع مسلح مفتوح يهدد مصالحهم وخاصة مع الوجود القوي لتنظيم القاعدة في اليمن، السبب المباشر في تدخل هذه القوى لفرض ترتيبات سلمية لنقل السلطة في اليمن بدأت بمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي والتي ماطل صالح في قبولها حتى أُلقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بثقلهما خلفها وتوج ذلك بإصدار مجلس الأمن لقراره رقم 2014 الداعم للمبادرة مما أدى بصالح أخيراً إلى توقيع اتفاق ترتيبات نقل السلطة في العاصمة السعودية الرياض في 23 نوفمبر 2011⁵⁵.

وبمثل قرار مجلس الأمن مع اتفاق الرياض نقطة البدء للإطار القانوني لمنظومة العدالة الانتقالية في اليمن، وكلاهما في الواقع يضع اللبنة الأولى لسياسة الإفلات من العقاب اعتماداً على الرغبة في تسوية النزاع السياسي بما يحقق مصالح أطرافه وهو ما يجعل أهداف تحقيق العدالة في مرتبة تالية ويفرغ الإشارة إليها من مضمونها⁵⁶.

أما في الحالة الليبية فإن إصلاح منظومة القضاء وتحقيق عدالة انتقالية سلسلة يُعد مسألة غاية في الصعوبة، وهذا راجع إلى أن زوال النظام الليبي السابق لم يحدث بشكل سريع لأن "الثورة" كانت مسلحة، وبالتالي حُسمت ميدانياً بهزيمة الكتائب التابعة لنظام القذافي. هذا المنحى الذي اتخذته الأحداث في ليبيا جعل فترة "الثورة" أكثر فترات التاريخ السياسي الليبي دموية، حيث اقترفت جرائم من كلا طرفي المواجهة المسلحة ومنها ما يرقى إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية؛ هذا فضلاً عن أن مشروع قانون العدالة الانتقالية الليبي نص على أن أحكامه تسري على الفترة الممتدة من 01 سبتمبر إلى 1969 إلى نهاية الفترة الانتقالية، ولم ينص في أي مادة من مواده على تعريف مدقق للمرحلة الانتقالية.

هكذا يُمكن أن نقول بأن لضبط الترسنة القانونية دوراً مهماً في تحسين تدبير المرحلة الانتقالية، وخصوصاً ما يتطلبه إصلاح القضاء، وإذا كانت تونس قد أعطت نموذجاً مثالياً لكيفية تعامل النخب السياسية مع المرحلة الانتقالية فإن النخب المصرية

⁵⁰ عادل ماجد، "العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، ص: 17.

⁵¹ عادل ماجد، م.س، ص: 17-18.

⁵² عادل ماجد، م.س، ص: 18.

⁵³ في المغرب تم تضمين الدستور البيان الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، كما تم تعويض بعض المتضررين من سنوات حكم الملك السابق الحسن الثاني، وما يُعاب على عمل هذه الهيئة هو أنها أنشئت لتعويض بعض المتضررين مادياً، لكنها لم تفتح تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولم تتابع الجناة، والحال أن متابعة هؤلاء هي الضامن الفعلي لعدم تكرار ما حدث من جرائم حاطة بالكرامة الإنسانية.

⁵⁴ في تونس صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون العدالة الانتقالية، وقد تمت إحالته إلى المجلس الوطني التأسيسي في يناير 2013 ليتم إقراره نهائياً بتاريخ 24 دجنبر 2013.

⁵⁵ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "الإفلات من العقاب: عن العدالة الانتقالية الغائبة في: تونس ومصر وليبيا واليمن"، تقرير عن إعداد تامر موافي، الطبعة الأولى نوفمبر 2013، ص: 25.

⁵⁶ المصدر السابق، ص: 25.

جعلت من القضاء معتركا لتصفية حساباتها السياسية. وبالتالي لا محيد عن إصلاح القضاء كمدخل طبيعي لتنظيم الحياة القانونية، ولولوج الخيار الديمقراطي في جو من فصل السلطات ودولة الحق والقانون. هذه النتيجة تقود إلى تساؤل مشروع: هل يُشكل القضاء الحيادي والنزيه ضماناً لتجديد النخب في بلدان "الربيع العربي" أم أن هذه النخب هي التي يُفترض أن تبني هياكل الدولة وتعمل إذ ذاك على تقوية الشروط الموضوعية اللازمة لبناء أسس القضاء المستقل؟.

في الحقيقة تختلف الإجابات التي يُقدمها الواقع في هذه الدول، فالقضاء المصري كان نشيطاً حتى قبل حدوث الثورة إن لم يكن واحداً من أهم عوامل حدوثها، أما في تونس فإن النخب السياسية قد أكدت للداخل وللخارج على حد سواء أن الممارسة السياسية قد تضع النخب أمام خيارات متناقضة، وأن دورها في مثل هذه الحالة هو بالتحديد أن تتنازل لأجل تحقيق التوافق. وبالتالي يُمكن القول بأن النخب تؤدي دورها على أكمل وجه في المرحلة الانتقالية فقط عندما تُخير بين السلطة والنفوذ والديمقراطية فتختار الديمقراطية.

خاتمة: إن أزمة النخب في البلدان العربية لا تزال تُعيق عمل المؤسسات، بل إن هذه الأزمة تُعد عاملاً أساسياً من عوامل نكوص دول ما بعد الحراك العربي عن مكتسبات ظن الجميع أنها تحققت لها بشكل لا رجعة فيه. تتضح هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك في الحالة المصرية، حيث فضلت النخب السياسية تصفية حساباتها الضيقة، وصراعاتها الأيديولوجية المستمرة على حساب الإجماع الوطني، وقدمت خيار التنافر على تأسيس التوافق الذي يشكل الأرضية الصلبة لبداية مشروع الدولة الحديثة.

ويبدو أن استمرار التنافر بين صناعات السياسة المصريين شكل بوابة مفتوحة على مصراعيها للتدخل الخارجي، ذلك أن السعودية لا تزال تراهن على كونها نموذج الدولة الإسلامية السنية الأولى، ولم تُفوت فرصة دعم النخبة العسكرية للإطاحة بحكم حزب الحرية والعدالة الإسلامي المصري، مُستغلة جو الانقسام الداخلي وأخطاء الرئيس مرسي المتتالية.

لقد ارتكب مُرسي أخطاء متكررة، ولم يقطع مع ما تبقى من رموز النظام البائد، بل إن الشواهد تؤكد دخول نظامه بصفقات مع المؤسسات الموروثة عن عهد مبارك، وبالتالي فإن سوء تدبير المرحلة الانتقالية يُعد سبباً حاز نصيباً من أسباب كل تلك التداعيات التي مكنت القوى المضادة من إجهاض الثورة. لكن مهما عظم سوء التدبير هذا فإنه لن يحجب دور القضاء المصري في إضعاف موقع الإخوان من خلال حل مجلس الشعب وإبطال قانون العزل السياسي فضلاً عن دعم ترشيح الفريق أحمد شفيق، ولا شك في أن السطو على كل شيء في بلد مثل مصر ما كان ليضبط إيقاع الأحداث بما يتفق ومتطلبات المرحلة الثورية الانتقالية، لأن الوضع يتطلب ضرورة تحقيق إجماع وطني يضمن سلاسة المرحلة الانتقالية بما يقطع مع ما تبقى من أركان النظام المنهار.

على العموم فإن احتمال صعود شخصية عسكرية لرئاسة مصر بعد الانتخابات المقبلة يُعد احتمالاً وارداً وبقوة. قد تحمل الأيام القادمة حدثاً من هذا النوع، وحينها سيُطرح سؤال النخب والمؤسسات في مصر بشكل أكثر تعقيداً، على اعتبار أن تدخل الجيش في شؤون السياسة سيصب لا محالة في اتجاه وأد القوى الثورية الموالية للحكم المدني، لإرضاء نخب علمانية فضلت حكم الجيش على التعايش مع حكم النخبة الإسلامية.

إن لهذه التفاعلات في مصر بعداً قوطياً تشمل تأثيراته جل الدول العربية التي شهدت تغييراً على مستوى الحكم، أو لانزال في محاض عسير يقود في هذا الاتجاه كسوريا، ومن أهم أبعاد هذه التفاعلات واقع أن نجاح الثورة المصرية أو فشلها في تجديد النخب الحاكمة والمؤسسات التي تسير بها هياكل الدولة سيحمل في طياته تأثيراً مباشراً على القضية العربية الأولى، قضية فلسطين.

لقد شكل نجاح الإخوان المسلمين في دعم مرشحهم وتمكينه من رئاسة مصر بدايةً لأشكال جديدة من ترابط المصالح الإقليمية، كما أسست مواقفهم من الأزمة السورية لموجة جديدة من الطائفية ضربت المشرق العربي من العراق إلى ليبيا وتونس واليمن، هكذا كان غياب الحس السياسي للإخوان سبباً أدى إلى خسارتهم الحكم في لحظات دقيقة من تاريخ المنطقة العربية، مُفسحين المجال في 30 يونيو 2013 لمؤسسة احتضنت بقايا النظام القديم.

عملت مؤسسات الدعاية الإعلامية المصرية لما بعد 30 يونيو على تشويه سمعة الإخوان، ولم يُميز المصريون بين حماس باعتبارها حركة مقاومة، وبين كونها تنتمي لعقيدة جماعة الإخوان المسلمين؛ وكانت لذلك آثار وخيمة على علاقة مصر بفلسطين؛ حيث بدأ الجيش بتدمير الأنفاق، زيادة على نعت الحركة بـ"الإرهاب"، وضرب جماعة الإخوان المسلمين مُحققاً اختراقاً حقيقياً للنخب المدنية على مستوى استثمار الرأي العام الداخلي والدولي، هكذا يُتوقع أن تؤدي المرحلة الراهنة في التاريخ المصري إلى مزيد من تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية بسبب الارتباط الاستراتيجي الوثيق بين الساحتين، لنقل إذن أن ذلك من الآثار السيئة للعترة التي مُني بها الإخوان.

لائحة المراجع:

I. كتب:

1. انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك، "الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، الطبعة الأولى 2011.
2. جلال أمين، "ماذا حدث للثورة المصرية؟"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2013.
3. محمد عابد الجابري، "الإعلام العربي ومسألة الاحترافية"، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
4. طه أوزهان، "مصر الجديدة: كفاح من أجل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
5. طه جابر العلواني، "تأملات في الثورات العربية"، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الرياض، 2011.
6. غازي فيصل حسين، "التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث"، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد 1993.
7. فوزي هادي الهنداوي، "أثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية"، الأكاديمية العربية المفتوحة (20 آب / أغسطس 2010).
8. كريم الشاذلي وفتوح الشاذلي، "استقلال النظام القضائي المصري: الواقع والمأمول"، ترجمه إلى اللغة العربية فتوح الشاذلي، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاجن، الطبعة الأولى 2010.
9. يوسف الصواني وريكاردو رينيه لا ريمونت، "الربيع العربي: الانتفاضة والثورة والإصلاح السياسي"، منتدى المعارف، بيروت، 2012.
10. Jean Claude Monod. Qu'est ce qu'un chef en démocratie ? Politiques de charismes, Editions du SEUIL. 2012.

II. مجلات:

1. أمين يسري، "اتجاهات الانفصال وممارسات الديمقراطية في المنطقة العربية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 145، ربيع 2010.

2. حارث القرعاوي، "معالجة نقدية لصناعة الخبر السياسي في وسائل الإعلام الجماهيرية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.
3. سماح فرج عبد الفتاح، "الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، أزمات المجتمع المصري نموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، العدد 404 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
4. عادل ماجد، "العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192.
5. عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، مجلة المستقبل العربي، العدد 399، أيار مايو 2012.
6. عصام سليمان الموسى، "الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي في مفترق طرق"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 376، حزيران/يونيو 2010.
7. طه أوزهان، مصر الجديدة، "كفاح من أجل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
8. محمد بنهلال، "الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، شباط/فبراير 2012.

III. دراسات:

1. عزمي بشارة، "في الثورة والقبالية للثورة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 2011.
2. فريديريك ويري، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (أيلول / سبتمبر 2012).

IV. تقارير:

1. تامر موافي، "الإفلات من العقاب: (عن العدالة الانتقالية الغائبة في : تونس ومصر وليبيا واليمن)"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى نوفمبر 2013.
2. تقرير اللجنة التأسيسية التونسية للقضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري حول مشروع باب السلطة القضائية- التقرير الإلكتروني الأصلي، دجنبر 2013.
3. صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجاً"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 مارس/آذار 2013.
4. مارك سدر، "تحول القطاع الأمني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي"، مجموعة الخدمات البحثية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).
5. مصادر ومراجع إلكترونية:
1. مقالات.

1. عبد الله الأرياني، "الاتجاهات الفكرية في تفسيرات النخب العربية"، موقع جريدة التغيير الإلكتروني:

i. www.al tagheer.com

2. عمر العمر، "الربيع العربي يفقد الإلهام، موقع سودانايل الإلكتروني".
3. مقالة على موقع جريدة القدس تحت عنوان: النخب العربية ما بعد " الربيع العربي": www.al quds.com

4. Alain Gresh (La revolution en Egypte est elle finie ? Lundi 10 Septembre 2012 :
blog.mondediplo.net.

2.دراسة.

1. مروة نظير، "استقلال القضاء كضامن للديمقراطية : واقع القضاء المصري وطموحات إصلاحه"، 2014، دراسة منشورة، الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام: <http://digital.ahram.org.eg>. بتاريخ: 20-03-2014.
- 3.مجالات إلكترونية.

1. Delphine Pages El Karoui et Leila Vignal « Les racines de la révolution du 25 Février en Egypte : Une réflexion géographique» Echo Geo en ligne sur le vif mis en ligne le 27 Octobre 2011 URL [http:// echogeo.revues.org](http://echogeo.revues.org).
2. Omar Ashour (Finishing the job :Security Sector reform after the Arab spring) Worlds politics review(28 May 2013) www.worldpoliticsreview.com.